

بعد مرور عام على بداية جائحة كوفيد-١٩، لا يزال تراكم الخسائر البشرية يثير القلق بينما يبعث اتساع تغطية اللقاحات على التفاؤل. ويكتنف آفاق الاقتصاد العالمي قدر كبير من عدم اليقين، وهو ما يتصل في الأساس بمسار الجائحة. وقد كان انكماش النشاط في عام ٢٠٢٠ غير مسبوق في الذاكرة الحاضرة من حيث سرعته وطابعه المتزامن. غير أن الأوضاع كان يمكن أن تصبح أسوأ بكثير. فبالرغم من صعوبة التحديد الدقيق، تشير تقديرات خبراء الصندوق إلى أن الانكماش كان يمكن أن يصل إلى ثلاثة أضعاف ما وصل إليه بالفعل لولا الدعم الاستثنائي الذي قدمته السياسات. ولا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به لدرج الجائحة وتجنب التباعد بين الاقتصادات فيما يخص نصيب الفرد من الدخل والزيادات المستمرة في عدم المساواة داخل البلدان.

**تحسن الآفاق:** بعد انكماش يقدر بنحو -٣,٣٪ في عام ٢٠٢٠، من المتوقع أن يحقق الاقتصاد العالمي نموا قدره ٦٪ في عام ٢٠٢١، ثم ينخفض إلى ٤,٤٪ في عام ٢٠٢٢. ويقل الانكماش المسجل في عام ٢٠٢٠ عن المتوقع في عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي بنسبة ١,١ نقطة مئوية، مما يعكس زيادة نتائج النمو في النصف الثاني من العام عما أشارت إليه التوقعات بالنسبة لمعظم المناطق بعد تخفيف إجراءات الإغلاق العام ومع تكيف الاقتصادات مع طرق العمل الجديدة. وتزيد توقعات عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ بمقدار ٠,٨ و٠,٢ نقطة مئوية عما ورد في عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، مما يعكس الدعم الإضافي الذي قدمته المالية العامة في عدد قليل من الاقتصادات الكبيرة والتعافي المتوقع تحقيقه بفضل توافر اللقاحات في النصف الثاني من العام. ومن المتوقع أن ينخفض النمو العالمي إلى ٣,٣٪ على المدى المتوسط - انعكاسا للأضرار المتوقعة في إمكانات الإمداد والمؤثرات السابقة على الأزمة، بما في ذلك انخفاض معدل نمو القوى العاملة لأسباب تتعلق بالشيخوخة في الاقتصادات المتقدمة وبعض اقتصادات الأسواق الصاعدة. وبفضل استجابة السياسات غير المسبوقة، من المرجح أن يترك الركود المصاحب لجائحة كوفيد-١٩ ندوبا أقل مما تركته الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨. غير أن بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية منخفضة الدخل تعرضت لضرر أكبر ومن المتوقع أن تتكبد خسائر أشد فداحة على المدى المتوسط.

**تأثيرات متباينة:** كانت خسائر الناتج كبيرة للغاية في البلدان التي تعتمد على السياحة وتصدير السلع الأولية، وكذلك في البلدان التي تمتلك حيزا محدودا للاستجابة من خلال السياسات. وقد داهمت الأزمة كثيرا من هذه البلدان وهي تمر بموقف حرج على صعيد المالية العامة وتمتلك قدرة أقل على القيام باستجابات كبيرة من خلال سياسة الرعاية الصحية أو دعم أرزاق المواطنين. ويأتي التعافي المتوقع في أعقاب انكماش حاد جلب تأثيرات شديدة السلبية على وظائف ودخول فئات بعينها. وكان أكثر المتضررين بوجه عام هم الشباب، والنساء، والعاملين ذوي المستويات التعليمية الأقل نسبيا، والعاملين في القطاع غير الرسمي. ومن المرجح أن يزداد عدم المساواة في توزيع الدخل زيادة كبيرة بسبب الجائحة.

وتشير التقديرات الحالية إلى هبوط قرابة ٩٥ مليون شخص آخرين إلى مستوى أدنى من حد الفقر المدقع في عام ٢٠٢٠ مقارنة بالتوقعات السابقة على الجائحة. وبالإضافة إلى ذلك، كانت خسائر التعلم أكثر حدة في البلدان منخفضة الدخل والنامية،

التي واجهت صعوبة أكبر في تحمل تأثير إغلاق المدارس، وخاصة بالنسبة للفتيات والطلاب المنتمين إلى أسر منخفضة الدخل. ومن الممكن أن تؤدي الانتكاسات المتباينة في المسار التعليمي إلى مزيد من التضخيم لعدم المساواة في توزيع الدخل.

**عدم يقين كبير يحيط بالآفاق العالمية:** ستتوقف التطورات المستقبلية على مسار الأزمة الصحية، بما في ذلك ما إذا كانت السلالات الجديدة من فيروس كوفيد-١٩ ستؤثر باللقاحات أم ستتسبب في إطالة أمد الجائحة؛ ومدى فعالية إجراءات السياسة في الحد من الضرر الاقتصادي المتواصل (الندوب)؛ وكيفية تطور الأوضاع المالية وأسعار السلع الأولية؛ ومدى قدرة الاقتصاد على التكيف. وتبعاً لتقلبات المد والجزر التي تمر بها هذه العوامل المؤثرة وتفاعلها مع الخصوصيات القطرية، ستتحدد وتيرة التعافي وعمق الندوب التي تصيب البلدان على المدى المتوسط (الفصل الثاني). وتتسم هذه الأزمة بالتفرد من جوانب عديدة. ففي بعض البلدان، أدى دعم السياسات وعدم وجود فرص للإنفاق إلى زيادة كبيرة في المدخرات التي يمكن الإفراج عنها بسرعة بالغة إذا ما تبدد عدم اليقين. وفي الوقت ذاته، من غير الواضح مقدار ما سيتم إنفاقه من هذه المدخرات نظراً لتدهور الميزانيات العمومية لكثير من الشركات والأسر (ولا سيما التي تتسم بميل كبير للاستهلاك من الدخل) وانتهاء الأجل المحدد لتأجيل سداد القروض. والخلاصة هي أن التقديرات تشير إلى توازن المخاطر على المدى القصير وميلها إلى تجاوز التوقعات في المستقبل الأبعد.

وبالنظر إلى عدم اليقين الكبير الذي يكتنف الآفاق المتوقعة، ينبغي لصناع السياسات إعطاء أولوية للسياسات الحذرة بغض النظر عن حالة العالم السائدة - ومنها، على سبيل المثال، تعزيز الحماية الاجتماعية بتوسيع نطاق الأهلية لتأمينات البطالة حتى تشمل المشتغلين بالعمل الحر والعاملين في القطاع غير الرسمي (راجع الفصل الثاني في عدد إبريل ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي)؛ وضمان كفاية الموارد لاحتياجات الرعاية الصحية، وبرامج تطوير الطفولة المبكرة، والتعليم، والتدريب المهني؛ والاستثمار في البنية التحتية الخضراء لتعجيل التحول إلى تخفيض الاعتماد على الكربون. وبالإضافة إلى ذلك، كما ناقش في الفصلين ٢ و ٣، ينبغي أن يكونوا على استعداد لتعديل دعم السياسات بصورة مرنة؛ ومن ذلك، مثلاً، التحول من تقديم الإمدادات الحيوية إلى إعادة تخصيص الموارد تبعاً لتطور الجائحة، مع ربط ذلك بتحسين النشاط ومراعاة حماية الإنفاق الاجتماعي وتجنب الإبقاء على المصروفات التي تفنقر إلى الكفاءة. ومن المهم تثبيت الدعم قصير الأجل على ركيزة من الأطر الموثوقة متوسطة الأجل (راجع عدد إبريل ٢٠٢١ من تقرير الرائد المالي). وحيثما كانت مستويات الديون المرتفعة سبباً في تضيق مجال الحركة في هذا الاتجاه، ينبغي توجيه الجهود إلى خلق الحيز المطلوب من خلال زيادة تحصيل الإيرادات (تقليل التخفيضات الضريبية وتحسين تغطية السجلات والتحول إلى ضرائب قيمة مضافة تتسم بجودة التصميم)، وزيادة تصاعدية الضرائب، وتخفيض الدعم المهدر للموارد.

**أولويات السياسات:** تختلف العوامل التي تشكل الموقف الملائم للسياسات تبعاً لاختلاف البلدان، وخاصة التقدم نحو عودة الأوضاع العادية. ومن ثم ستحتاج البلدان إلى تصميم استجابات سياساتها بما يتسق مع مرحلة الجائحة، وقوة التعافي، والخصائص الهيكلية للاقتصاد. وبمجرد أن تصبح عمليات التلقيح واسعة الانتشار وتتم إعادة الطاقة الفائضة في نظام الرعاية الصحية إلى مستويات ما قبل كوفيد-١٩ بوجه عام، يمكن البدء في رفع القيود. وما دامت الجائحة مستمرة، ينبغي أن تركز السياسات في المقام الأول على الإفلات من الأزمة، وإعطاء أولوية للإنفاق على الرعاية الصحية، وتقديم دعم موجه بدقة من المالية العامة، والحفاظ على سياسة نقدية تيسيرية، مع متابعة المخاطر على الاستقرار المالي. ومع تقدم مسيرة التعافي، سيحتاج صناع السياسات إلى الحد من الندوب الاقتصادية الغائرة على المدى الطويل، بغية تعزيز الطاقة الإنتاجية (كالاستثمار العام، على

سبيل المثال) وزيادة حوافز التوزيع الكفاء للموارد المنتجة. إنها عملية موازنة دقيقة، وخاصة بالنظر إلى عدم اليقين السائد. وبالتالي، فعند تقليص الدعم في نهاية المطاف، ينبغي أن يتم ذلك بطرق تتجنب المنحدرات المفاجئة (كإحداث خفض تدريجي في نصيب الحكومة من الأجر الذي تغطيه برامج التسريح المؤقت والدوام المخفض مع زيادة الدعم المالي المحفز على توظيف العمالة بغية تيسير إعادة توزيعها حسب الحاجة). ولا يمكن في هذه الأثناء إغفال التحديات طويلة الأجل - تعزيز الإنتاجية، وتحسين أطر السياسات، ومعالجة تغير المناخ. وقد يتسبب اختلاف سرعات التعافي عبر البلدان إلى تباين مواقف السياسات، ولا سيما إذا استفادت الاقتصادات المتقدمة من اتساع نطاق تغطية اللقاحات في وقت أقرب من البلدان الأخرى. ويعتبر وضوح الإرشادات الاستشرافية والتواصل من جانب البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة عاملاً بالغ الأهمية، وليس لمعايرة التيسير النقدي الملائم على المستوى المحلي فحسب. فهو يمتد بتأثيره إلى الأوضاع المالية الخارجية في الأسواق الصاعدة وتأثير مواقف السياسات المتباينة على تدفقات رأس المال (الفصل الرابع).

*ويمثل التعاون الدولي الوثيق عاملاً حيوياً لتحقيق هذه الأهداف وضمان استمرار اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية منخفضة الدخل في تضيق الفجوة بين مستوياتها المعيشية والمستويات المعيشية للبلدان مرتفعة الدخل. وعلى الصعيد الصحي، يعني هذا ضمان كفاية الإنتاج العالمي من اللقاحات وتوزيعها عالمياً بأسعار في المتناول - بما في ذلك عن طريق التمويل الكافي لآلية "كوفاكس" - حتى تتمكن كل البلدان من دحر الجائحة بسرعة وحسم. كذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يتعاون لضمان إتاحة فرص الحصول على السيولة العالمية للاقتصادات التي تعاني قيوداً مالية حتى تتمكن من مواصلة الإنفاق المطلوب على الرعاية الصحية والقطاع الاجتماعي والبنية التحتية، وكلها لازم لتحقيق التنمية والتقارب نحو مستويات أعلى من معدل دخل الفرد. وينبغي أن تعمل البلدان عن كثب لمضاعفة الجهود في مجال تخفيف تغير المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة حاجة للتعاون الوثيق بغية حل المشكلات الاقتصادية المنشئة للتوترات التجارية والتكنولوجية (وكذلك الفجوات في النظام التجاري متعدد الأطراف المرتكز على قواعد). وبناء على الإنجازات المحققة مؤخراً في سياسة الضرائب الدولية، ينبغي مواصلة الجهود للتركيز على الحد من نقل الأرباح عبر الحدود، والتحايل الضريبي، والتهرب الضريبي.*